

Distr.
GENERAL

JAN 06 1991

مجلس الأمن
UN/SA COLLECTIONS/23342
31 December 1991

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ وموجهة
الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت
للبعثة الدائمة للعراق لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة الى رسالة ممثل الكويت المؤرخة في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23304) ، أود بيان ما يأتي :

١ - لقد أوضحت في رسالتي المؤرخة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23290) الحقائق ذات الصلة بموضوع المخافر العراقية .

٢ - إن الكويت ، التي يدعي ممثلها في المنظمة الحرس المزعوم على الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الامن والتعاون مع بعثة الامم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت ، قد انتهكت من جانبها الاحكام الخامة بالمنطقة المنزوعة السلاح عندما غيرت من معالم الوضع الراهن في المنطقة من خلال قيامها مؤخرا بإنشاء (٢٠) مخفرا للشرطة من بينها (٩) مخافر تقع على مسافة تقل عن (١٠٠٠) متر من خط الحدود الظاهر على خريطة (اليونيكوم) في محاولة منها لخلق بؤرة للتوتر والاحتكاك والحوادث . وإن مواقع هذه المخافر التسعة من خط الحدود في خريطة (اليونيكوم) هي كالاتي :

(أ) مخفر العبدلي في الاحداسي الجغرافي (٦١٣٣٢٠) على مسافة (٢٥٠) مترا

من الخط ؛

(ب) مخفر الرذكة في الاحداسي الجغرافي (٢٨٦٣١٥) على مسافة (٣٠٠) متر من

الخط ؛

(ج) مخفر المخريبات في الاحداسي الجغرافي (٤٤٧٣١٥) على مسافة (٤٠٠) متر

من الخط ؛

.../...

- (د) مخفر أم صدير في الاحداثي الجغرافي (٥٢٣٣١٧) على مسافة (٥٠٠) متر من الخط ؛
- (هـ) مخفر مجهول الاسم في الاحداثي الجغرافي (١٣٤٣٤٣) على مسافة (٥٠٠) متر من الخط ؛
- (و) مخفر العزيمة في الاحداثي الجغرافي (٧١٧٣٧٨) على مسافة (٧٠٠) متر من الخط ؛
- (ز) مخفر المزاريع في الاحداثي الجغرافي (٦٤٩٣٠٣) على مسافة (٧٠٠) متر من الخط ؛
- (ح) مخفر خوشان في الاحداثي الجغرافي (١٨٧٣٥٨) على مسافة (٨٠٠) متر من الخط ؛
- (ط) مخفر مجهول الاسم في الاحداثي الجغرافي (٧٦٣٣٦١) على مسافة (٨٠٠) متر من الخط .

ومما يعزز صحة قولنا هذا هو ما اقترفته سلطات الكويت من انتهاكات وتجاوزات في المنطقة منزوعة السلاح بلغت (١١٤) خرقة برياً بالإضافة الى (٨٦) انتهاكا جوياً خلال الفترة المحصورة بين (١٠ أيار/مايو - ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١) فقط حسبما ورد في تقرير الامين العام بشأن اليونيكوم الوارد بالوثيقة (S/23106) ، هذا بالإضافة الى خروقات الجانب الكويتي التي ذكرها الامين العام في تقاريره الاسبوعية بشأن اليونيكوم أيضاً للفترات (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١) ، (٢ - ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١) ، (٩-١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١) ، (١٦-٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١) والتي تظهر بوضوح مدى تمادي حكومة الكويت في الاستهتار بقرارات مجلس الامن وتقارير الامين العام وعدم تجاوبها مع اليونيكوم .

إن ادعاء ممثل الكويت بوجود مراكز للشرطة العراقية داخل الاراضي الكويتية لا أساس له من الصحة ، وأن مطالبة حكومته بما أسماه (بالإزالة الغورية) لمواقع

الشرطة العراقية أمر سابق لاوانه ، حيث من المعروف أن لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت لم تنه أعمالها لحد الآن ويغترض أنها هي التي ستحدد موقع خط الحدود بين البلدين ، عند ذلك فقط يتضح ما هو أرض كويتية وما هو أرض عراقية .

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة كوشيقة من وشائق مجلس الأمن .

(توقيع) صباح طلعت قدرت
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال المؤقت